الضمانات القانونية لذوي الإعاقة: التشريعات العراقية أنموذجاً

أ.م.د. سماح مهدي صالح العليايوي*

م.د. آلاء مهدي مطر

م.د. فلاح عبد الحسن عبد أيوب

*جامعة الكوفة- كلية العلوم
السياسية
Samahmehdi2@gmail.com

ملخص :

يحرز ذوو الإعاقة حظوة استثنائية كونهم الفئة الأضعف في التركيبة الإجتماعية، إذ بموجب القواعد القانونية يطرح المختصون نصوصاً متعددة تستهدف توفير الحماية لذوي الاحتياجات الخاصة، وقد ارتقت النصوص الخاصة بالحماية مع تقدم المجتمعات البشرية، حيث انتقل التعامل مع ذوي الإعاقة من حالة تستلزم الإحسان إلى شأن يتطلب الرعاية، وإقرار الحقوق، وتوفير البرامج التأهيلية في البيئة الملائمة في ظل تنامي اهتمام المجتمع الدولي وصولاً لإعلان حقوق المعاقين عالمياً عام 1975، الأمر الذي أعطاه المشرع العراقي أفضلية في الدستور عام 2005، وفي سن القوانين الخاصة برعاية ذوي الإعاقة.

كلمات مفتاحية : الضمانات القانونية، ذوي الإعاقة، التشريعات العراقية، الاحتياجات الخاصة، المساواة والتمييز.

Legal guarantees for people with disabilities: Iraqi legislation as a model

Assist. Prof. Dr. Samah Mahdi Saleh Al-Olayawi

Prof. Dr. Alaa Mahdi Matar

Prof. Dr. Falah Abdel Hassan Abdel Ayoub

ABSTRACT

Persons with disabilities enjoy exceptional favor as they are the weakest group in the social structure. According to the rules, specialists propose multiple texts aimed at providing protection for people with special

needs. The provisions relating to protection have advanced with the progress of human societies, as dealing with people with disabilities shifted from a condition that requires charity to a matter that requires care, recognition of rights, and provision of rehabilitation programs in an appropriate environment in light of the growing interest of the international community leading to the Declaration of the Rights of Persons with Disabilities globally in 1975, which the Iraqi legislator gave preference in the constitution in 2005, and in enacting laws related to the care of people with disabilities.

KEYWORDS: Legal guarantees, people with disabilities, Iraqi legislations, special needs, equality and discrimination..

إن المجتمع الدولي خاصة في منظمة الأمم المتحدة ركز على ضرورات الأهداف الإنسانية المتعلقة بذوي الإعاقة، إذ كرست المواثيق والاتفاقيات والاعلانات الدولية الكثير من النصوص المتعلقة بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وإيجاد الضمانات الكفيلة باحترام وحماية حقوقهم وعدم الاعتداء عليها، لكن النصوص الدولية تحتاج إلى رغبة جادة في التنفيذ تقرها الأنظمة الديمقراطية على الصعيد الوطني، وعلى غرار التشريعات الدولية سعى المشرع العراقي على ترفيع حقوق المعاقين وحمايتهم من اعتداء الغير في نطاق ضمان التكفل الفعال لإعادة إدماج ذوي الإعاقة في المجتمع وفق مبدأ المساواة والعدالة الإجتماعية، إذ أصدر المشرع العراقي بعض القوانين التي تضمن لهم الرعاية والحماية التي تتناسب مع احتياجاتهم القانونية، والإجتماعية، والنفسية، والصحية، وذلك من خلال تكريس الضمانات الكفيلة بتوفير الحماية للمعاقين في إطار المؤسسات الدستورية والمراسيم التنظيمية.

أهمية البحث

يهدف البحث إلى بيان الضمانات الدولية المختلفة لحقوق

المعاقين أسوة مع بقية الأفراد في المجتمعات، ثم التطرق إلى التشريعات العراقية التي اعتبرت المعاقين على قدم المساواة مع الأشخاص الأسوياء.

إشكالية البحث

يتمحور البحث حول إشكالية مفادها: «طبيعة الضمانات القانونية الدولية لذوي الإعاقة، ومدى ملاءمة التشريعات العراقية». وعليه تتضح التساؤلات التالية:

- ماهية الأشخاص المعاقين وفق التشريعات الوطنية والدولية؟
- ما طبيعة حقوق ذوي الإعاقة في القانون العراقي والمؤسسات المعنية بحمايتها؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حظيت باهتمام المؤسسات الدولية، كذلك أخذت الحضور الملائم من التشريعات العراقية، غير أنها تحتاج إلى المزيد من التطوير والبناء المؤسسي.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بغية دراسة القوانين والتشريعات المتعلقة بالمعاقين.

هيكلية البحث

اشتمل البحث على الملخص، والمقدمة، والخاتمة، كما تضمن مطلبين، إذ في المطلب الأول: «ماهية الأشخاص المعاقين وفق التشريعات الوطنية والدولية». والمطلب الثاني: «حقوق ذوي الإعاقة في القانون العراقي والمؤسسات المعنية بحمايتها».

المطلب الأول

ماهية الأشخاص المعاقين وفق التشريعات الوطنية والدولية إن لكل إنسان في الوجود كيان ذاتي يؤدي من خلاله أدواراً مختلفة، ووظائف متعددة داخل المجتمعات، وهذه الوظائف متغيرة حسب الإمكانيات والقابليات التي يتمتع بها الشخص الطبيعي، لكن توجد فئة معينة في كل مجتمع تحتاج إلى تكيف خاص مع البيئة

المحيطة، نتيجة الخلل في وضعهم الصحي، وهم المعاقون أو ذوي الاحتياجات الخاصة، وهو مصطلح يطلق في التشخيص السريري والتطور الوظيفي لوصف الأشخاص الذين يستلزمون المساعدة وطلب الخدمات الإضافية أو المتخصصة بسبب الإعاقة، والتي قد تكون طبية أو عقلية أو نفسية، وهو مصطلح يشمل الصعوبات المتنوعة، مثل: «الإعاقة الجسدية أو العاطفية أو السلوكية أو التعليمية أو ضعفها».

وهذا التكيف غير الذاتي لذوي الإعاقة لا يأتي من طرفهم، وإنما يقع على عاتق من يحيطون بهم، إذ يتوجب الاهتمام بهم وتوجيههم بأسلوب مختلف عن توجيه الأشخاص الآخرين، لذلك أخذت التشريعات الوطنية والدولية على عاتقها الاهتمام بهذه الشريحة، وتوفير الضمانات اللازمة لحماية حقوقهم، فضلاً عن صياغة البرنامج الضروري لإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمعات.

وأصبح الذود عن حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من الواجبات الأساسية التي ينبغي على الحكومات والمؤسسات تأمينها على اعتبار أن حقوق المعاقين جزءاً من حقوق الإنسان التي تتطلب بذل المزيد من الجهود لضمان تنفيذها استناداً إلى الواجبات الدينية والأخلاقية والقانونية، فضلاً عن ضمان احترامها، وتخطي العوائق التي تحول دون تلاحم ذوي الإعاقة في المجتمعات، وهو ما استلزم إصدار القوانين والتشريعات لبناء الخطط الوطنية التي تتظافر من خلالها جهود المؤسسات الرسمية وغير الرسمية تعزيزاً لمبدأ المساواة، بغية تحسين الأوضاع العامة لذوي الإعاقة، وضمان تمتعهم

**وأصبح الذود عن حقوق
الأشخاص ذوي الاحتياجات
الخاصة من الواجبات الأساسية
التي ينبغي على الحكومات
والمؤسسات تأمينها على
اعتبار أن حقوق المعاقين جزءاً
من حقوق الإنسان**

بحقوقهم والتخفيف من معاناتهم.

لذلك نقسّم هذا المطلب على فقرتين، هما: الفقرة الأولى، توصيف ذوي الإعاقة. والفقرة الثانية، الضوابط القانونية لحماية ذوي الإعاقة.

الفقرة الأولى

توصيف ذوي الإعاقة

أولاً: تعريف الأشخاص المعاقين

إن تعريف «الإعاقة» (Disability) من الناحية اللغوية يشتق من الفعل عوق وأعاق عن القيام بالفعل، فالإعاقة بمفهومها اللغوي تعني التأخر أو التعويق، وهي: «كل قصور جسمي أو نفسي أو عقلي أو خلقي يمثل عقبة في سبيل قيام الفرد بواجبه في المجتمع، ويجعله قاصراً على الأفراد الأسوياء الذين يتمتعون بسلامة الأعضاء وصحة وظائفها»⁽¹⁾، ويدل مصطلح الإعاقة على الظرف القاهر المعوق للشخص الناتج عن الضعف الجزئي أو العجز الكلي الذي يقيد أو يمنع المعوق من إنجاز الوظائف التي تعد طبيعية حسب عمره وجنسه وحالته الاجتماعية والثقافية.

ويرى بعض الفقهاء أن ذوي الاحتياجات الخاصة هم: «أفراد

يعانون نتيجة عوامل وراثية وبيئية مكتسبة من قصور القدرة على تعلم أو اكتساب خبرات أو مهارات أو أداء أعمال يقوم بها الفرد العادي أو السليم المماثل له في العمر والخلفية الثقافية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ولهذا تصبح له بالإضافة إلى احتياجات الفرد العادي احتياجات تعليمية نفسية حياتية مهنية اقتصادية وصحية خاصة يلتزم المجتمع بتوفيرها له بوصفه انساناً ومواطناً قبل أن يكون معاقاً كغيره من أفراد المجتمع»⁽²⁾.

ويعرف الإعلان الخاص بحقوق المعوقين بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (3447) المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر 1975، المعوق بأنه: «أي شخص عاجز عن أن يؤمن بنفسه، بصورة كلية أو جزئية، ضرورات حياته الفردية و/أو الاجتماعية العادية بسبب قصور خلقي أو غير خلقي في قدراته الجسمانية أو العقلية»⁽³⁾. وقد أشارت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صدرت

(1) عبد المجيد عبد الرحيم، تنمية الأطفال المعاقين، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص13.

(2) عثمان لبيب فراج، استراتيجية مستحدثة في برامج رعاية وتأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، مجلة «الطفولة والتنمية»، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، السنة الأولى، العدد 2، 2001، ص13، 14.

أن ذوي الاحتياجات الخاصة هم: «أفراد يعانون نتيجة عوامل وراثية وبيئية مكتسبة من قصور القدرة على تعلم أو اكتساب خبرات أو مهارات أو أداء أعمال يقوم بها الفرد العادي»

(3) United Nations Organization, General Assembly, Declaration on the Rights of Disabled Persons, New York, 9 December 1975, Document Code: A/RES/30/3447.

بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (106/61) عام ٢٠٠٦، ان المعني بمصطلح الأشخاص ذوي الإعاقة في المادة (1) هو «كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين»⁽⁴⁾.

أما المشرع العراقي في قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة المرقم (٣٨) عام ٢٠١٣، فقد عرف الإعاقة بأنها: «أي تقييد أو انعدام قدرة الشخص، بسبب عجز أو خلل بصورة مباشرة إلى أداء التفاعلات مع محيطه في حدود المدى الذي يعد فيه الإنسان طبيعياً»، وأشار أن ذا الإعاقة هم: «كل من، فقد القدرة كلياً أو جزئياً على المشاركة في حياة المجتمع أسوة بالآخرين، نتيجة إصابته بعاهة بدنية أو ذهنية أو حسية أدى إلى قصور في أدائه الوظيفي»، وقد عرف ذو الاحتياج الخاص بأنه: «الشخص الذي لديه قصور في القيام بدوره ومهامه بالنسبة لنظرائه في السن، والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والطبية كالتهليل أو الرياضة أو التكوين المهني أو العلاقات العائلية وغيرها، ويعد قصار القامة من ذوي الاحتياجات الخاصة»⁽⁵⁾.

إن المشرع أعطى تعريفاً شاملاً لذوي الإعاقة فهو يشمل حماية المتخلفين عقلياً، المصابين بالشلل، فاقد الأضراس، الأعمى، الأصم، والأبكم وغيرهم، كذلك الذين يعانون من قصور يمنعهم من أداء الوظائف الحياتية بشكل طبيعي وأن لم تشكل عاهة أو عجز جسدي، مثل: الموهوبين وقصار القامة. ولعل التعريفات السابقة توصل إلى مجموعة من الحقائق، أبرزها⁽⁶⁾:

1- إن الحكم على الشخص بالعوق من عدمه هو مدى قدرته على ممارسة الأعمال الطبيعية.

2- تنقسم أنواع القصور لدى المعوق على قسمين، هما: «القصور البدني»، مثل: فقد أجزاء من الجسم أو حدوث خلل أو تشوه، و«القصور العقلية»، مثل: نقص في القدرات العقلية أو الحسية.

3- تكون أسباب القصور إما خلقية ولادية أو حادث أو مرض.

(4) United Nations Organization, General Assembly, Convention on the Rights of Persons with Disabilities and Optional Protocol, New York, 2006, P. 1.

(5) جمهورية العراق، قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، المادة (1)، المرقم (٣٨)، عام ٢٠١٣.

(6) محمد سيد فهمي، واقع رعاية المعوقين في الدول العربية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2005، ص 15.

4- إن القصور قد يؤدي إلى حدوث عاهة للشخص المعاق.

5- تمنع إصابة الشخص بالعوق من التأقلم مع المجتمع وتنتج حالة من عدم الاستقرار.

**المعوقين هم مواطنون
تعرضوا بغير إرادة إلى مسببات
بدنية أو عقلية أو حسية
أعاقتهم عن تنفيذ المهام
الطبيعية**

6- إن المعوقين هم مواطنون تعرضوا بغير إرادة إلى مسببات بدنية أو عقلية أو حسية أعاققتهم عن تنفيذ المهام الطبيعية.

ثانياً: الفئات المشمولين بالإعاقة

إن الإعاقة قد تكون عامة أو قد تكون اجتماعية

أو صحية أو نفسية، لذلك تصنف فئات ذوي الاحتياجات الخاصة حسب نوع الإعاقة التي تتضح عند محاولة تكيف المعاقين وتواصلهم في المجتمعات، ويمكن الفئات المشمولة بالإعاقة على الشكل التالي⁽⁷⁾:

1- «الإعاقة الجسمانية أو البدنية» (Physical disability): حيث يصاب الفرد بالعجز الجسمي الظاهر، خاصة عجز الجهاز الحركي، مثل: إزالة أحد الأطراف، وشلل الأطفال أو الشلل الرباعي.

2- «الإعاقة الحسية» (Sensory disability): هي عدم قدرة الفرد على الاتصال بالحواس الشخصية، مثل: المكفوفين، الصم، البكم، وضعاف السمع.

3- «الإعاقة الذهنية» (Intellectual disability): هو انخفاض مستوى متوسط الذكاء لبعض الأفراد المعاقين عن متوسط الذكاء العام لأقرانهم من الأسوياء، وتتعدد الاضطرابات العقلية، مثل: المتخلفين عقلياً، متلازمة داون، واضطراب التوحد والصرع، وتضم الفئة الذهنية في النواح الإيجابية الموهوبين والمبدعين أو المتفوقين عقلياً.

4- «الإعاقة النفسية» (Psychological disability): هي الاضطرابات النفسية التي تصاحب الأفراد المعاقين.

5- «الإعاقة الاجتماعية» (Social disability): هم أشخاص فقدوا الثقة بالنفس وعجزوا عن التفاعل السليم مع المجتمع، وانحرفوا عن

(7) عبد الرحمن سيد سلمان، سيكولوجية ذوي الحاجات الخاصة، الجزء الأول، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1999، ص16.

المعايير الثقافية، مثل: المجرمين والجانحين والمتشردين.
ولغرض تحديد الأسلوب التعليمي يقسم خبراء التربية ذوي الإعاقة على مجموعة فئات، هي⁽⁸⁾:

1- «فئة صعوبة التعلم»: الأفراد الذي يجدون صعوبة في أحد مهارات التعليم، مثل: الفهم.

2- «فئة الإعاقة البصرية»: الأفراد الذين يعانون من ضعف في حاسة النظر أو فقدانها.

3- «فئة الإعاقة السمعية»: الأفراد الذين يعانون من ضعف حاسة السمع أو فقدانها.

4- «فئة الإعاقة الحركية»: الأفراد الذين يعانون عدم القدرة على الحركة سواء بشكل طبيعي أم جراء حادث، مثل: شلل الأطفال.

5- «فئة الإعاقة الذهنية»: الأفراد المصابين بخلل جيني أو أي عامل من العوامل الوراثية، مثل: الإصابة بمتلازمة داون.

6- «فئة الإعاقات المتعددة»: الأفراد الذين يعانون إعاقات متعددة، مثل: الإعاقة الذهنية مع البصرية.

وبموجب القرار الصادر عن مجلس إدارة هيئة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في العراق في آب/أغسطس 2016، حددت الحالات المشمولة بالقانون المرقم (38) عام 2013، وتشمل: «الإعاقة الحركية والبصرية والسمعية والذهنية والإعاقة العصبية والأمراض الجلدية وأمراض الكولاجين والأورام وأمراض الدم وأمراض الجهاز البولي وأمراض نقص المناعة وأمراض الجهاز التنفسي وأمراض جهاز الدوران وأمراض الكبد و«متلازمة داون».

الفقرة الثانية

الضوابط القانونية لحماية ذوي الإعاقة

أولاً: حماية ذوي الإعاقة في التشريعات الدولية

إن فكرة التضامن الإنساني متأصلة في القانون الطبيعي لحقوق الإنسان القائم على مضمون السلام البشري، لذلك أكدت المواثيق والتشريعات الدولية على أهمية إعطاء ذوي الاحتياجات الخاصة

(8) عبد المطلب أمين القريطي، سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2012، ص162، 163.

مكانة مهمة في المجتمعات، بوصفهم مواطنين يحق لهم المشاركة في الحياة العامة، بغية تحقيق المساواة بموجب ضمانات قانونية كفيلة بالدفاع عن حقوق المعاقين.

إن المنطلق الأساسي لفكرة الحقوق التي يتمتع بها الأفراد بشكل عام تنطلق من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، إذ نصت المادة (1) على أن «يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء»، كما نصت المادة (2) على أن «لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الإجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر»⁽⁹⁾، كما اعتمد المجتمع الدولي على العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (2200) في كانون الأول/ديسمبر 1966، وتنص ديباجة العهدين على «إن الدول الأطراف في هذا العهد، إذ ترى أن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل وفقاً للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وإذ تقر بأن هذه الحقوق تنبثق من كرامة الإنسان الأصيلة فيه»⁽¹⁰⁾.

(9) United Nations Organization, General Assembly Resolution No. (217), Ratification of the Universal Declaration of Human Rights, December 1948, Document Code: A/RES/3/217, P. 1 – 8.

(10) United Nations Organization, General Assembly Resolution No. (2200), Ratification of the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights and the International Covenant on Civil and Political Rights, December 1966, Document Code: A/RES/2200 (XXI) AC, P. 51, 52.

وبناء عليه أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتضمن إعلان حقوق المتخلفين عقلياً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، وتبعه الإعلان الخاص بحقوق المعوقين كانون الأول/ديسمبر 1975، كما أصدرت منظمة الأمم المتحدة العديد من الإعلانات والمواثيق العالمية، ونظمت المؤتمرات الدولية التي تسهم في توفير الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم.

ثانياً: حماية ذوي الإعاقة في التشريعات العراقية

إن الدساتير الوطنية السابقة والتشريعات العراقية أكدت على المساواة بين جميع المواطنين العراقيين أمام القانون دون تمييز، لذلك فإن جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها تنطبق على الأشخاص المعاقين شأنهم في ذلك شأن بقية أفراد الشعب، وعلى الرغم من أن الدساتير العراقية السابقة لم تتضمن نصاً صريحاً لذوي الإعاقة، لكنها أشارت إلى خدمات الرعاية الإجتماعية للمواطنين، وكفالة أفراد المجتمع في حالات العجز والمرض

الدساتير العراقية السابقة لم تتضمن نصاً صريحاً لذوي الإعاقة، لكنها أشارت إلى خدمات الرعاية الإجتماعية للمواطنين، وكفالة أفراد المجتمع في حالات العجز والمرض

الطفولة، لكن بعض القوانين نصت صراحة على حقوق المعاقين أهمها قانون وزارة الصحة العراقية المرقم (٨٩) عام ١٩٨١⁽¹¹⁾.

كما أن الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥، نص على أن «ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل تأهيلهم بغية دمجهم في المجتمع وينظم ذلك بقانون»⁽¹²⁾.

(11) جمهورية العراق، قانون الصحة العامة، المرقم (89)، عام 1981.

(12) دستور جمهورية العراق، المادة (32)، عام 2005.

وبموجب الالتزامات الدولية مع منظمة الأمم المتحدة أنظم العراق إلى اتفاقية حقوق المعاقين عام ٢٠٠٦، وأصدر البرلمان العراقي قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة رقم (٣٨) عام ٢٠١٣، وجاء في الموجبات التشريعية لقانون رعاية ذوي الإعاقة بأن المؤسسات الرسمية تهدف إلى رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير الخدمات الشاملة لضمان حقوقهم، ولأغراض تأهيلهم ودمجهم في المجتمع، كذلك تقديم النصائح التوعوية بالعوق لتجنب حصوله، والوقاية في سبيل توفير مسببات الحياة الكريمة، والعمل على التنسيق بين وزارات الدولة المختصة بشؤونهم لتحقيق هذه الأهداف.

كما نسقت القوانين العراقية المتفرقة في بعض النصوص الواردة الأوضاع المرتبطة بذوي الإعاقة وحقوقهم، مثل: قانون الحماية الإجتماعية المرقم (١١) عام ٢٠١٤، الذي نص على أن «تسري

أحكام هذا القانون على الفئات التالية من الأسر والأفراد ممن هم دون خط الفقر من العراقيين، وراعايا الدول الأخرى المقيمين في جمهورية العراق بصورة دائمة ومستمرة وقانونية فيما يتعلق بمساعدات الحماية الاجتماعية في تلك الدول. وعلى النحو الآتي: أ - ذوو الإعاقة والإحتياج الخاصة⁽¹³⁾.

(13) جمهورية العراق، قانون الحماية الاجتماعية، المادة (1) أولاً، المرقم (١١)، عام ٢٠١٤.

وعلى الرغم من أن العناية بذوي الإعاقة تعد واجباً أساسياً يقع على عاتق أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة، لكن قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة العراقي، قد حدد بعض الإدارات العامة كونها المسؤول المباشر عن تلبية متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة، وبقدر تعلق الأمر بالتنفيذ فقد أوكلت المهمة إلى هيئة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة⁽¹⁴⁾.

(14) جمهورية العراق، قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، المادة (15)، المرقم (٣٨)، عام ٢٠١٣.

المطلب الثاني

حقوق ذوي الإعاقة في القانون العراقي والمؤسسات المعنية بحمايتها

يتمتع الأفراد بموجب القوانين الدولية بحقوق متساوية دون تمييز على أسس الإعاقة أو الاحتياج الخاص، كما تقر القوانين الدولية حقوقاً محددة للمعاقين تضاف إلى حقوقهم الأصلية، إذ تعد من المسائل شديدة الضرورة للأشخاص المعاقين، بسبب ظروفهم الاستثنائية واحتياجهم للرعاية والاهتمام، إذ ينبغي أن تتوفر لهم متطلبات معينة ليتمكنوا من مواصلة حياتهم بالشكل الطبيعي، وهذا الإجراء لا يمثل مساساً بمبدأ المساواة، لأن الواقع يؤشر إلى غير ذلك فعلى الرغم من الحقوق التي اكتسبها ذوو الإعاقة، إلا أنهم ما زالوا يعانون من صعوبة الاندماج في المجتمعات، بسبب تمييزهم سواء في التعليم أم التوظيف أم العمل أم الزواج، كما أن مساواة ذوي الإعاقة مع الأسوياء لا يحقق العدالة الفعلية كون المعاقين لا يمتلكون القدرة على التنافس مع الأشخاص الطبيعيين.

لذلك أخذ المشرع العراقي على عاتقه صياغة العديد من القوانين التي تضمن حقوق المعاقين في المجتمع، وإعادة تأهيلهم وفق

برامج خاصة تراعي عملية التفاوت لهذه الفئة، إذ لا يكفي أن تنص الدساتير والقوانين على حقوق المعاقين ما لم تقترن بالتنفيذ، ولأجل ذلك ينبغي أن تتوافر ضمانات حقيقية تكفل احترام حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وعليه طبق النظام العراقي مجموعة من الضمانات تتمثل في الأجهزة الرقابية، ووسائل الرصد المتنوعة. وبناء عليه، سوف نقسّم هذا المطلب على فقرتين، هما: الفقرة الأولى، حقوق ذوي الإعاقة المنصوص عليها في القانون العراقي. والفقرة الثانية، حقوق ذوي الإعاقة في اللجان الحكومية المختصة والمؤسسات المستقلة.

أخذ المشرع العراقي على عاتقه صياغة العديد من القوانين التي تضمن حقوق المعاقين في المجتمع، وإعادة تأهيلهم وفق برامج خاصة تراعي عملية التفاوت لهذه الفئة

الفقرة الأولى

حقوق ذوي الإعاقة المنصوص عليها في القانون العراقي

أولاً: الحقوق المدنية ذات الصلة السياسية

أ- حظر التمييز القائم على الإعاقة

يعد مبدأ عدم التمييز على أساس الإعاقة مبدأً دستورياً لحفظ الكرامة الإنسانية من الانتهاكات، لذلك ينص الدستور العراقي عام 2005، على أن «العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الإقتصادي أو الاجتماعي»⁽¹⁵⁾، وأشار قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة المرقم (38) عام 2013، على أن «التمييز: أية تفرقة أو استبعاد أو تقييد بسبب الإعاقة أو الاحتياجات الخاصة يترتب عليها الإضرار أو إلغاء الاعتراف بأي من الحقوق المقررة بموجب التشريعات أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة مع الآخرين»⁽¹⁶⁾، وعلى الرغم من التأكيد على مبدأ المساواة لكن ذوي الإعاقة يعانون من التمييز حتى ضمن فئات ذوي الإعاقة أنفسهم مثلاً الفتيات والنساء المعاقات يعانين أكثر من غيرهن من الحرمان، لهذا شرعت بعض الدول قانون حظر التمييز لأهميته في فرض الالتزامات على الإدارات العامة في تقديم الخدمات

(15) دستور جمهورية العراق، المادة (14)، المصدر السابق.

(16) جمهورية العراق، قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، المادة (1)، المصدر السابق.

ومراعاة أوضاع ذوي الإعاقة.

ب- ضمان كرامة ذوي الإعاقة

إن توفير متطلبات العيش الكريم من أهم أولويات حقوق الإنسان، إذ يقع على عاتق الحكومات مواجهة حالات الاستغلال والقهر، لذلك أكد قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة المرقم (38) عام 2013، على «ثالثاً - تأمين الحياة الكريمة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة. رابعاً - احترام العوق وقبول العجز كجزء من التنوع البشري والطبيعة الانسانية». كما عاقب هذا القانون حالات استغلال العوق حيث «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على (6) ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (500000) خمسمئة ألف دينار ولا تزيد على (1000000) مليون دينار كل ذي إعاقة أو احتياج خاص أستغل عاهته أو عوقه كوسيلة للتسول»⁽¹⁷⁾.

(17) جمهورية العراق، قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، المادتين (2) و(22)، المصدر السابق.

ثانياً: الحقوق الإجتماعية ذات الصلة بالصحة والإقتصادية والثقافية
أ- توفير الرعاية الصحية لذوي الإعاقة

يعد حق الرعاية الصحية من الحقوق العالمية المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا يقصد من الرعاية الصحية ضمان الخلو من الأمراض فحسب، وإنما تحقيق السلامة البدنية والعقلية والاجتماعية، لذلك ضمن الدستور العراقي عام 2005، هذا الحق بأن «لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية»⁽¹⁸⁾، كما يؤكد قانون الصحة العامة العراقي المرقم (٨٩) عام ١٩٨٩، على أن «اللياقة الصحية الكاملة، بدنياً وعقلياً واجتماعياً، حق يكفله المجتمع لكل مواطن وعلى الدولة أن توفر مستلزمات التمتع به لتمكنه من المشاركة في بناء المجتمع وتطويره»⁽¹⁹⁾.

(18) دستور جمهورية العراق، المادة (31)، المصدر السابق.

(19) جمهورية العراق، قانون الصحة العامة، المادة (1)، المصدر السابق.

وتعد وزارة الصحة بموجب قانون الصحة العامة المسؤولة عن توفير العناية المطلوبة والعلاج للمعوقين وتجنب الإعاقة المبكرة، وفي السياق ذاته أشار قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة

المرقم (٣٨) عام ٢٠١٣، أن «أولاً - وزارة الصحة وتتولى ما يأتي: أ - تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية بما فيها الإرشاد الوراثي الوقائي وإجراء الفحوصات والتحليلات المخبرية المختلفة للكشف المبكر عن الأمراض واتخاذ التحصينات اللازمة. ب- وضع وتنفيذ البرامج الوقائية والتثقيف الصحي بما فيها إجراء المسوحات المخبرية والميدانية للكشف المبكر عن الإعاقات. ج- تقديم خدمات التأهيل الطبي والنفسي والخدمات العلاجية بمستوياتها المختلفة. د- تقديم الرعاية الصحية الأولية للمرأة المعاقة أو التي تحتاج إلى رعاية خاصة خلال فترة الحمل والولادة وما بعدها. هـ- منح التأمين الصحي مجاناً لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة. و- تسجيل الأطفال الذين يولدون وهم أكثر عرضة للإصابة بالإعاقة ومتابعة حالاتهم»⁽²⁰⁾.

ب- إعادة التأهيل والضمان الاجتماعي

يعد ذوي الإعاقة جزءاً أصيلاً من المجتمع فقد أشارت منظمة العمل الدولية في اتفاقية التأهيل المهني والعمالة «المعوقين» في حزيران/يونيو 1983، على ضرورة أن «تضع كل دولة عضواً، بما يتفق مع الظروف والممارسة والإمكانات الوطنية، سياسة وطنية للتأهيل المهني واستخدام المعوقين، وتنفذ هذه السياسة وتستعرضها بصورة دورية... تستهدف السياسة المذكورة ضمان أن تتاح تدابير تأهيل مهني ملائمة لكل فئات الأشخاص المعوقين، وتعزيز إمكانات استخدام المعوقين في سوق العمل الحر»⁽²¹⁾.

وأشار قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة المرقم (٣٨) عام ٢٠١٣، بأن «التأهيل: عملية منسقة لتوظيف الخدمات الطبية والاجتماعية والنفسية والتربوية والمهنية لمساعدة ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في تحقيق أقصى درجة ممكنة من الفاعلية الوظيفية لتمكينهم من التوافق مع متطلبات بيئتهم الطبيعية والاجتماعية وتنمية قدراتهم للاعتماد على أنفسهم وجعلهم أعضاء منتجين في المجتمع ما أمكن ذلك»⁽²²⁾، بغية تطوير قدرات ذوي الإعاقة للاعتماد على الذات وتحقيق مشاركتهم الفاعلة مع ضمان

(20) جمهورية العراق، قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، المادة (15)، المصدر السابق.

(21) International Labour Organization, multilateral Convention (No. 159) concerning vocational rehabilitation and employment (disabled persons), Adopted by the General Conference of the International Labor Organization at its sixty - ninth session, Geneva, 20 June, 1983, Document Code: 23439, P. 2.

(22) جمهورية العراق، قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، المادة (1)، المصدر السابق.

تلاحمهم في المجتمع وجعلهم أعضاء منتجين، وسعت الحكومة العراقية إلى إنشاء مراكز مختصة لرعاية وتأهيل ذوي الإعاقة مرتبطة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

كما سعى المشرع العراقي إلى زيادة المستوى الحياتي للأفراد معدومي أو محدودي الدخل، وتقديم المعونات المالية الشهرية أو تقديم الخدمات الاجتماعية، إذ تضمن قانون الحماية الاجتماعية المرقم (١١) عام ٢٠١٤، أن الفئات المشمولة بالقانون هي «أولاً: تسري أحكام هذا القانون على الفئات التالية من الأسر والأفراد ممن هم دون خط الفقر من العراقيين، ورعايا الدول الأخرى المقيمين في جمهورية العراق بصورة دائمة ومستمرة وقانونية فيما يتعلق بمساعدات الحماية الاجتماعية في تلك الدول. وعلى النحو الآتي: أ. ذوو الإعاقة والإحتياج الخاصة»⁽²³⁾.

(23) جمهورية العراق، قانون الحماية الاجتماعية، المادة (1)، المصدر السابق.

ج- إعفاء المعاقين من الرسوم والضرائب

إن أغلب القوانين تنص على إعفاء ذوي الإعاقة من الضرائب لضرورات اجتماعية واقتصادية باعتبارهم من أصحاب الدخل المحدود وتوفير القروض بهدف عدم تخطي الحد الأدنى من مستلزمات المعيشة، فقد أشار قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة المرقم (٣٨) عام ٢٠١٣، إلى «منح ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة ما يأتي: أولاً - إعفاء نسبة (10) عشرة من المئة من مدخولاته من ضريبة الدخل. ثانياً - قروض ميسرة وفقاً للقانون» كذلك «تعفى من الضرائب والرسوم وسائل النقل الفردية والجماعية الخاصة بذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة إذا كانت مستوردة منهم مباشرة أو من الهيئة ويجدد الإعفاء بعد مرور (5) خمس سنوات قبل شراء سيارة أخرى، وتستوفى الرسوم والضرائب عند انتقال الملكية لشخص غير ذي إعاقة واحتياج خاص قبل انتهاء المدة»⁽²⁴⁾.

(24) جمهورية العراق، قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، المادتين (17) و(18)، المصدر السابق.

د- الحق في التعليم والمشاركة الرياضية

إن الحق في التعليم مكفول لجميع المواطنين بموجب الدستور العراقي عام 2005، ويسري ذلك على المعاقين، فمن حقهم الحصول

على التعليم المناسب بما يتلاءم وقدراتهم بموجب نظام تربوي وتعليمي خاص بالمعاقين، فقد نص قانون وزارة التربية المرقم (٢٢) عام ٢٠١١، على أن «ثانياً - للوزارة أن تنشئ من الصفوف والمدارس ما يكفل: أ - رعاية وتعليم بطيئي التعلم وضعاف السمع وضعاف البصر»، كما أكد قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة المرقم (٣٨) عام ٢٠١٣، على أن «ثانياً - وزارة التربية وتتولى ما يأتي: أ- تأمين التعليم الابتدائي والثانوي بأنواعه لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة حسب قدراتهم وبرامج التربية الخاصة والدمج التربوي الشامل والتعليم الموازي. ب- الإشراف على المؤسسات التعليمية التي تعنى بتربية وتعليم ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة»⁽²⁵⁾.

(25) جمهورية العراق، قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، المادة (15)، المصدر السابق.

كما أن الحق في ممارسة الرياضة مكفول لجميع المواطنين بموجب الدستور العراقي عام 2005، وينطبق ذلك على المعاقين، وتتخذ الدولة الإجراءات المناسبة لتشجيع ورعاية الرياضة، وتتولى وزارة الشباب والرياضة مهمة إنشاء المراكز والأندية الرياضية، وافساح المجال لذوي الإعاقة لممارسة انشطتهم، إذ يؤكد قانون وزارة الشباب والرياضة المرقم (25) عام 2010، على تعزيز اتحادات العوق الذهني «ثانياً - تطوير القطاع الرياضي من خلال العمل مع الجهات الرياضية المختلفة الحكومية وغير الحكومية لتفعيل حركة الأندية والاتحادات الرياضية الأولمبية وغير الأولمبية والاتحادات البارالمبية واتحادات العوق الذهني والخاص ودعم انشطتها بالوسائل الممكنة بما يسهم في أداء مهماته بالشكل الذي يليق بالعراق واهمية تمثيله دولياً»⁽²⁶⁾.

(26) جمهورية العراق، قانون وزارة الشباب والرياضة، المادة (3)، المرقم (25)، عام 2010.

ه- الحق في العمل والمشاركة في الشؤون العامة

يعد العمل حق لكل المواطنين بما يضمن لهم حياة كريمة بموجب الدستور العراقي عام 2005، وأكد قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة المرقم (٣٨) عام ٢٠١٣، على ضرورة «إيجاد فرص عمل لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة في دوائر الدولة

(27) جمهورية العراق، قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، المادة (2)، المصدر السابق.

والقطاع العام والمختلط والخاص»⁽²⁷⁾، واشترط المشرع العراقي على القطاع العام تخصيص نسبة (5) بالمئة من ملاكاته الشاغرة لذوي الإعاقة، وتتولى وزارة العمل والشؤون الإجتماعية تشجيع القطاع الخاص على توفير فرص العمل لهم.

وبموجب الدستور العراقي عام 2005، فأمن حق جميع المواطنين المشاركة في الشؤون السياسية العامة، فمن حق ذوي الإعاقة التصويت أو الانتخاب أو الترشح، وحق عضوية المجالس النيابية والمحافظات، وحق الانضمام إلى الأحزاب، وتكوين منظمات خاصة بالمعاقين للدفاع عن حقوقهم.

الفقرة الثانية

حقوق ذوي الإعاقة في اللجان الحكومية المختصة والمؤسسات المستقلة

أولاً: المؤسسات الوطنية الحكومية واللجان البرلمانية المهمة بقضايا ذوي الإعاقة

تسعى المؤسسات الحكومية المعنية بحقوق الإنسان إلى ضمان تنفيذ النصوص القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان واحترامها، وتطوير القيم الإنسانية ونشرها، وإشاعة ثقافة احترام حقوق الإنسان، ورصد الانتهاكات وتعقبها، وتعد المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق من الهيئات المستقلة الخاضعة لرقابة مجلس النواب، وهي من الضمانات الأساسية للدفاع عن حقوق ذوي الإعاقة، وتختص المفوضية بالقيام بالمهام الآتية⁽²⁸⁾:

(28) جمهورية العراق، قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان، المادة (2)، المرقم (53)، عام 2008.

1. صياغة استراتيجيات مشتركة بالتنسيق مع الجهات المختصة لضمان حقوق الإنسان.

2. إعداد الدراسات، وتقديم التوصيات، وإبداء الاستشارات لتنمية حقوق الإنسان.

3. تقديم توصيات إلى مجلس النواب بعد دراسة مدى مطابقة التشريعات النافذة للدستور.

4. تقديم التوصيات لانضمام العراق إلى المعاهدات والاتفاقيات

الدولية، ولجان إعداد تقرير العراق المقدم إلى منظمة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

5. التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان.

6. نشر ثقافة حقوق الإنسان عبر المناهج التعليمية والتربوية، وعقد المؤتمرات والندوات والفعاليات.

كما تمارس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان العراقي دوراً أساسياً في مراقبة وضع حقوق الإنسان وأعمال الحكومة، ومراجعة مشروعات القوانين المتصلة بحقوق الإنسان التي تقدم من الحكومة واقتراح تعديل القوانين، وتضطلع لجنة حقوق الإنسان بمراقبة المؤسسات المعنية، وتعنى بشكل خاص برصد حالة حقوق الإنسان التي نص عليها الدستور والقانون والمواثيق الدولية، ومراقبة المخالفات الصادرة عن السلطات العامة ووضع مقترحات الحلول، ومتابعة أوضاع السجون والمعتقلين⁽²⁹⁾، فضلاً عن لجان التحقيق البرلمانية التي أشار إليها النظام الداخلي لمجلس النواب للتحقق وتقصي الحقائق في موضوع معين بموجب السلطات اللازمة، مثل: انتهاك حقوق الإنسان، بغية معرفة الحقائق وتحديد المسؤول.

ثانياً: المنظمات غير الحكومية المختصة في معالجة حقوق ذوي الإعاقة

تعد المنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان، خاصة حقوق فئة المعاقين من الوسائل الضرورية للدفاع عن مصالح هذه الفئة، إذ تمتاز هذه المنظمات بالشخصية المعنوية لتقديم النفع العام، حيث تسعى إلى رصد الأوضاع وكشف الانتهاكات، ومن ثم تقديم التقارير إلى الجهات الحكومية، وتستقبل هذه المنظمات الشكاوى من الأفراد أو عن طريق التقصي ورصد الحقائق وجمع المعلومات عن حالات الانتهاكات من خلال الزيارات الميدانية لدور الرعاية أو السجون⁽³⁰⁾. وقد أصبح

(29) جمهورية العراق، النظام الداخلي لمجلس النواب، المواد (87، 99، 112، 115)، عام 2006.

(30) روعي مروح عبادت، الإساءة الموجهة للمعاقين، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 108.

تعد المنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان، خاصة حقوق فئة المعاقين من الوسائل الضرورية للدفاع عن مصالح هذه الفئة

المجتمع الدولي يعترف بالتقارير الإنسانية المقدمة من المنظمات، كما تتواصل مع الحكومات للتباحث حول كيفية التعامل مع الانتهاكات وإيجاد الأدوات لمعالجتها، ومراقبة سياسة الحكومة في تنفيذ التزاماتها إزاء حقوق المواطنين، لكن المنظمات غير الحكومية الإنسانية تواجه عقبات، أهمها: عدم وضوح برامج العمل، فضلاً عن المعرفلات الحكومية ضد هذه المنظمات، مثل: إخفاء الوقائع أو عدم تسهيل أعمالها في التقصي.

الخاتمة

لقد سعى المجتمع الدولي إلى إيجاد نوع من الالتزامات الأممية إزاء المعاقين، وشكل قيماً على المشرع الوطني بعدم جواز إصدار ما يخالف الرؤية العالمية انطلاقاً من مبدأ المساواة، وعليه فأن المشرع العراقي لم يخرج من حيز التنفيذ في بلورة مجموعة من الضمانات الأساسية لحماية حقوق المعاقين.

الاستنتاجات

1. تبرز الإعاقة والاحتياج الخاص عند اختلاط المعاق مع المجتمع، وأن أي إعاقة تجعل الفرد بحاجة مستمرة إلى توافر اجراءات معينة واتخاذ تدابير تسهل ذلك، لهذا أكدت منظمة الأمم المتحدة على إيلاء هذه الفئة أهمية قصوى بموجب الإعلان الخاص بحقوق المعوقين عام 1975.

2. إن الدستور العراقي عام ٢٠٠٥، أشار صراحة إلى حق ذوي الاحتياجات الخاصة بالرعاية والحماية وضرورة الاندماج في المجتمع، كما أن المشرع العراقي أكد على مفهوم الأشخاص ذوي الإعاقة في قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة المرقم (٣٨) عام ٢٠١٣، بغض النظر عن نوع قصوره أو اعاقته أو سبب عجزه.

3. إن قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة العراقي يقر حقوقاً أصيلة لذوي الإعاقة، وهي من المسائل الملحة الضرورية بالنسبة للأفراد المعاقين، بسبب ظروفهم الاستثنائية واحتياجهم

لرعاية الخاصة التي تستلزم توفير متطلبات معينة، لكي يواصلوا حياتهم بشكل طبيعي، إذ إن مساواتهم مع غيرهم من الأشخاص العاديين يفقدهم القدرة على استحصال حقوقهم.

4. تتنوع الوسائل الكفيلة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، كذلك تعدد وسائل الرصد المتعلقة بانتهاكات حقوق المعاقين كونها مرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان بشكل عام.

التوصيات

1. عقد الندوات والمؤتمرات لتوعية المجتمع بحقوق فئة ذوي الإعاقة، فضلاً عن توظيف وسائل الإعلام لمؤازرة هذه الفئة.
2. تطوير التشريعات العراقية النافذة بما يتلاءم مع القوانين الدولية المتصلة بحقوق المعاقين، واعتماد البرامج الحكومية على خطط واضحة للنهوض بواقع الأشخاص المعاقين عبر توفير الموارد المالية الضرورية، وتنمية البنى التحتية للمؤسسات العامة المعنية بالمعاقين، والقضاء على صور التمييز المختلفة على أساس الإعاقة أو الاحتياج الخاص، وتفعيل التعاون والتنسيق بين مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية في مجال الدفاع عن حقوق المعاقين.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

1. جمهورية العراق، قانون الحماية الإجتماعية، المرقم (١١)، عام ٤١٠٢.
2. جمهورية العراق، النظام الداخلي لمجلس النواب، عام 6002.
3. جمهورية العراق، قانون الصحة العامة، المرقم (98)، عام 1891.
4. جمهورية العراق، قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان، المرقم (35)، عام 8002.
5. جمهورية العراق، قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، المرقم (٨٣)، عام ٣١٠٢.
6. جمهورية العراق، قانون رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة،

المرقم (٨٣)، عام ٣١٠٢.

7. جمهورية العراق، قانون وزارة الشباب والرياضة، المرقم (52)، عام 0102.

8. دستور جمهورية العراق، عام 2005.

ثانياً: الكتب العربية

9. سلمان، عبد الرحمن سيد، سيكولوجية ذوي الحاجات الخاصة، الجزء الأول، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1999.

10. عبد الرحيم، عبد المجيد، تنمية الأطفال المعاقين، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 9991.

11. عبدات، روجي مروح، الإساءة الموجهة للمعاقين، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1102.

12. فهمي، محمد سيد، واقع رعاية المعوقين في الدول العربية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 5002.

13. القريطي، عبد المطلب أمين، سيكولوجية ذوي الاحتياجات الخاصة وتربيتهم، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2012.

ثالثاً: الكتب الأجنبية

14. International Labour Organization, multilateral Convention (No. 159) concerning vocational rehabilitation and employment (disabled persons), Adopted by the General Conference of the International Labor Organization at its sixty – ninth session, Geneva, 20 June, 1983, Document Code: 23439.

15. United Nations Organization, General Assembly Resolution No. (217), Ratification of the Universal Declaration of Human Rights, December 1948, Document Code: A/RES/3/217.

16. United Nations Organization, General Assembly Resolution No. (2200), Ratification of the International Cov-

enant on Economic, Social and Cultural Rights and the International Covenant on Civil and Political Rights, December 1966, Document Code: A/RES/2200 (XXI) AC.

17. United Nations Organization, General Assembly, Convention on the Rights of Persons with Disabilities and Optional Protocol, New York, 2006.

18. United Nations Organization, General Assembly, Declaration on the Rights of Disabled Persons, New York, 9 December 1975, Document Code: A/RES/30/3447.

رابعاً: الدوريات والتقارير

19. فراج، عثمان لبيب، استراتيجية مستحدثة في برامج رعاية وتأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، مجلة «الطفولة والتنمية»، المجلس العربي للطفولة والتنمية، القاهرة، السنة الأولى، العدد 2، 2001.